

شرح أصول الكافي

[357] باب ما جاء في الاثنى عشر والنص عليهم (عليهم السلام) (1) * الأصل: 1 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد البرقي، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، عن أبي جعفر الثاني (عليه السلام) قال: أقبل أمير المؤمنين ومعه الحسن بن علي (عليهما السلام) وهو متكئ على يد سلمان فدخل المسجد الحرام فجلس، إذ أقبل رجل حسن الهيئة واللباس فسلم على أمير المؤمنين، فرد عليه السلام فجلس، ثم قال: يا أمير المؤمنين أسألك عن ثلاث مسائل إن أخبرتني بهن علمت أن القوم ركبوا من أمرك ما قضى عليهم وأن ليسوا بمأمونين في دنياهم وآخرتهم وإن تكن الاخرى علمت أنك وهم شرع سواء، فقال له أمير المؤمنين (عليه السلام): سلني عما بدا لك، قال: أخبرني عن الرجل إذا نام أين تذهب روحه؟ وعن الرجل كيف يذكر وينسى؟ وعن الرجل كيف _____ = في نظمه ونثره لا يقرب من هذا الكلام ولا ينتظم في سلكه على أني قد رأيت هذه الخطبة بخطوط العلماء الموثوق بنقلهم من قبل أن يخلق أبو الرضي فضلا عنه. انتهى كلام ابن الخشاب، وأقول: قد مر في الصفحة 212 و 213 من هذا المجلد رواية عن صحيح مسلم صريحة في شكايه أمير المؤمنين (عليه السلام) عن أبي بكر وقوله له: إنك استبددت علينا بالأمر فإذا جاز شكايته عن الأول وادعائه الأحقية بالخلافة منه جاز عن الثاني والثالث بالطريق الأولى وليس مسلم ممن يتهم في هذا الخبر وكأنني رأيت نظيره في البخاري أيضا وإلا العالم، وأما الوزير أبو الفتح الفضل بن جعفر بن فرات الذي ذكره الشارح فكأنه اشتباهه بأبي الحسن على بن محمد الذي ذكره ابن ميثم وابن ميثم هو الأصل في نقله وكان وزارة أبي الحسن علي في دولة المقتدر ثلاث مرات في زمان حياة الكليني رحمه الله، وأما أبو الفتح فضل بن جعفر فوزارته سنة وفاته وليس هو المراد من الوزير الذي يشير إليه قطعاً. (ش) 1 - قوله " ما جاء في الاثنى عشر " أما الاثنا عشر بغير تعيين الاسم فوارد في الروايات المتفق عليها بين الشيعة وأهل السنة فلا يضر ضعف إسناد ما روي في هذا الباب، فقد روى البخاري ومسلم وأبو داود في صحاحهم وأحمد بن حنبل في المسند عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) بالفاظ مختلفة ومعنى واحد أن الأئمة بعده اثنا عشر ولا يزال الإسلام عزيزا ماداموا خليفة، وهذا من أقوى حجج الإمامية القائلين باثني عشر إماما، والبخاري ومسلم وأحمد بن حنبل رَوَوْا هذه الروايات وأدرجوها في كتبهم قبل أن يشتهر الإمامية بالاثني عشرية فإنهم كانوا في عهد الرضا والجواد والهادي (عليهم السلام) وكان تأليفهم قبل ولادة صاحب الأمر عجل الله فرجه فلا يحتمل أن يكون مجعولة مع أن ذكر الاثنى عشر وارد في كتاب سليم ابن قيس الهلالي كما يأتي وإن كان نسبة الكتاب

إلى سليم غير ثابتة بل ثابت العدم لكن لاريب في وجود هذا الكتاب في عهد الصادق (عليه السلام) والمتهم بوضعه أبان بن أبي عياش كان قبل عصره (عليه السلام) فلا ريب في شهرة كون الأئمة اثنى عشر بين الرواة. (ش) (*)
